محور
الدراسات القانونية

حولية المنتدى

مجلة حولية المنتدى Hawlyat Al-Montada

I. S. S. N. Print :1998 - 0841 I. S. S. N. onlie :2958 - 0455 Doi 10.35519 /0828

التدابير الوقائية لمكافحة جريمة التنمر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي

Preventive measures to combat cyberbullying via social media.

أ.د. دعاء محمد إبراهيم بدران
أستاذ القانون العام - قسم القانون
كلية الشريعة والقانون – جامعة تبوك

Dr. Doaa Mohamed Ibrahim Badran
Professor of Public Law-Department of Law
College of Sharia and Law – University of Tabuk
E-mail: d.ibrahim@ut.edu.sa
ORCID: https://orcid.org/0009-0004-9565-5807

تاريخ الإستلام: 2024/5/5 تاريخ القبول: 2024/5/9 تاريخ النشر: 2024/6/1

Recevied: 5 / 5 / 2024 Accepted: 9 / 5 / 2024 Published: 1 / 6 / 2024

ملخص:

تركز الدراسة على التدابير الوقائية لمكافحة جريمة التنمر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تناولت تأثير هذه الجرائم السلبي على الأفراد والمجتمعات في العصر الرقمي، تعد مكافحة جريمة التنمر الإلكتروني ضرورة ملحة، نظرًا لتهديدها لسلامة وصحة الأفراد، وتأثيرها الضار على حياتهم النفسية والاجتماعية، وتتمثل المشكلة في التحديات العديدة التي تواجه جهود مكافحة جرائم التنمر الإلكتروني، مثل صعوبة تحديد المتورطين وسرعة انتشار الجرائم، وقد استخدمت الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا، مركزة على وصف وتحليل التدابير الوقائية لمكافحة هذه الجريمة، مع استخدام المنهج المقارن لمقارنة وتحليل التدابير

المختلفة المعتمدة في هذا السياق، وتوصلت الدراسة إلى أن جريمة التنمر الإلكتروني تشكل تهديدًا مباشرًا لسلامة وصحة الضحية، مما ينتج عنه تأثيرات نفسية واجتماعية خطيرة، وأوصت الدراسة بتبني مفهوم السياسات التشريعية الوقائية، وضرورة تطوير آليات مبتكرة للكشف عن الحسابات المزيفة وتحديد أصحاب الحسابات الحقيقيين بشكل فعَّال، بالإضافة إلى التعاون بين الجهات الإدارية ومقدمي خدمات الإنترنت لتطوير آليات فعَّالة لرصد ومنع المحتوى الضار على منصات التواصل الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: التدابير الوقائية، جريمة التنمر الإلكتروني، وسائل التواصل الاجتماعي، مكافحة

Abstract:

The study focuses on preventive measures to combat cyberbullying via social media platforms, addressing their negative impact on individuals and communities in the digital age. Combatting cyberbullying is an urgent necessity, given its threat to the safety and health of individuals, and its harmful effects on their psychological and social well-being. The problem lies in the numerous challenges facing efforts to combat cyberbullying, such as the difficulty of identifying perpetrators and the rapid spread of crimes. The study employed a descriptive-analytical approach, focusing on describing and analyzing preventive measures against this crime, using a comparative method to compare and analyze different measures adopted in this context. The study concluded that cyberbullying poses a direct threat to the safety and health of victims, resulting in serious psychological and social effects. The study recommended adopting the concept of preventive legislative policies and the development of innovative mechanisms to effectively detect fake accounts and identify genuine account owners. Additionally, it emphasized the need for cooperation between administrative authorities and internet service providers to develop effective mechanisms for monitoring and preventing harmful content on social media platforms.

Keywords: Preventive measures, cyberbullying, social media , combating.

مقدمة

في عصر التواصل الرقمي الذي نعيش فيه اليوم، أصبحت الشبكات

الاجتماعية ساحة رئيسية للتواصل وتبادل الأفكار والمعلومات بين الملايين حول العالم ومع ذلك، فإن هذه المنصات لم تخلُ من استغلالها كأداة لانتشار جرائم التنمر الإلكتروني بشكل متزايد، فرغم أنها توفر بيئة مثالية للتواصل السريع والفعال، إلا أنها أصبحت أيضًا مكانًا يشهد انتهاكات الخصوصية وانتشار الكراهية والعنف النفسي.

وتفهم تأثير الشبكات الاجتماعية في تفشي جرائم التنمر أمرًا حيويًا لمواجهة هذه الظاهرة والحد من تأثيراتها السلبية، فهذه المنصات تعتبر وسيلة سهلة وفورية للتواصل والتفاعل، لكن في الوقت نفسه يمكن أن تُستغل هذه السهولة في القيام بأفعال تنمر ونشر الكراهية والعنف النفسي عبر الإنترنت.

وفي مصر والمملكة العربية السعودية، تم اتخاذ خطوات لمواجهة ظاهرة التنمر الإلكتروني من خلال تشريعات تهدف إلى معاقبة المتورطين في هذه الجرائم، ويلعب القانون في هذا السياق دورًا حيويًا في تغيير سلوك المتنمرين وتحفيزهم على التفكير في تداعيات أفعالهم.

لكن لا يقتصر الأمر على التشريعات فحسب، بل يجب أن تتضمن الجهود الرامية لمكافحة جرائم التنمر توعية الناس بأخطارها وأثرها السلبي على المجتمع، وتشجيعهم على الإبلاغ عن حالات التنمر، إن فهم أهمية هذه الجهود وتبنيها بشكل فعال يعد خطوة أساسية نحو بناء مجتمعات رقمية آمنة للجميع من هنا، تبرز أهمية تبني التدابير الوقائية لمكافحة جريمة التنمر الإلكتروني من خلال وضع استراتيجيات واضحة تستهدف الحد من هذه الظاهرة وحماية الضحايا.

أهمية الموضوع: تعتبر مكافحة جريمة التنمر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي ذات أهمية بالغة في عصرنا الرقمي المتطور، حيث تمثل هذه الظاهرة تهديدًا حقيقيًا للأفراد والمجتمعات على حد سواء وبالتالي، يصبح من الضروري تبني التدابير الوقائية لمواجهة هذه الظاهرة السلبية، حيث تنطوي على حماية الضحايا وتوعية المجتمع بخطورتها، فمحاربة جريمة التنمر الإلكتروني ليست مجرد واجب أخلاقي، بل تعتبر استثمارًا في بناء مجتمع رقمي أكثر أمانًا.

أسباب اختيار الموضوع:

١. يعتبر التنمر الإلكتروني من الظواهر الشائعة في العصر الحديث، وتستخدم وسائل التواصل الاجتماعي للقيام بأعمال التنمر التشهير بالآخرين.

٢. تساهم التدابير الوقائية في تعزيز الأمان والسلامة عبر الإنترنت، مما يجعل المستخدمين يشعرون بالراحة والثقة أثناء استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية الأخرى.

٣. يعاني الضحايا من جرائم التنمر الإلكتروني آثارًا نفسية خطيرة، وبالتالي فإن اتخاذ التدابير الوقائية يساعد في الحد من تلك الآثار.

إشكالية الموضوع: تتجلي إشكالية مكافحة جرائم التنمر الإلكتروني في التحديات العديدة التي تواجه جهود مكافحتها، فعلى الرغم من الجهود المبذولة، يظل التعامل مع هذه الجرائم صعبًا نظرًا لسرعة انتشارها وصعوبة تحديد المتورطين بها. بالإضافة إلى ذلك، فإن فهم طبيعة جرائم التنمر الإلكتروني وآثارها الضارة يتطلب تشريعات وسياسات فعّالة للتصدي لهذه الظاهرة، ومعظم التحديات تكمن في البحث عن التدابير الفعّالة لمنع جرائم التنمر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتي يمكن أن تساهم في تحقيق الأمان الرقمي للمستخدمين وتقليل تأثيرات هذه الجرائم , ولهذا تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

- ما هي التدابير الفعّالة التي يمكن اتخاذها لمنع جريمة التنمر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي؟

الدراسات السابقة:

– دراسة سلام، ندا منعم محمود السيد. (٢٠٢٣) بعنوان مدي كفاية التشريعات لمكافحة جريمة التنمر الالكتروني.[١] قدمت الدراسة تحليلًا لتأثير التكنولوجيا على زيادة الجرائم، حيث ساهمت في تطوير أساليب جديدة لارتكاب الجرائم، بما في ذلك جريمة التنمر الإلكتروني. تسلط الدراسة الضوء على الاستخدام السلبي لتكنولوجيا المعلومات، من خلال انتهاك الخصوصيات وتشويه السمعة والتحكم بالآخرين. كما تظهر الدراسة أن هذه الأعمال العدائية تتسبب في أضرار خطيرة يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الأفراد. وتشير إلى أن وسائل التواصل

الاجتماعي والمنتديات العامة ومواقع المعلومات عبر الإنترنت توفر بيئة مثالية لارتكاب جرائم التنمر الإلكتروني، حيث يمكن أن يكون الجاني لهذه الجريمة شخصًا معروفًا للضحية، وليس بالضرورة غريبًا. ومع تزايد هذه الجرائم، تواجه التشريعات القانونية تحديات كبيرة في وضع قوانين فعالة لمواجهة هذه الظاهرة ومكافحة انتشارها، وحتى في تطوير آليات الوقاية منها. ويلاحظ أن العديد من البلدان تعالج هذه الجرائم ضمن الإطار العقابي التقليدي، مما يبرز الحاجة الملحة لإعادة النظر في التشريعات وتحديثها لتكون أكثر فعالية في مواجهة التحديات الجديدة التي تطرأ مع التقدم التكنولوجي وزيادة الجرائم الإلكترونية.

- دراسة تواتي، فاطمة الزهراء. (٢٠٢٤) التنمر الإلكتروني على ضوء القانون الجزائري[٢]
- وضحت الدراسة كيف تطورت تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتمكيننا من التعبير عن آرائنا، ولكن استخدام بعض المستخدمين لهذه التقنيات تجاوز حدود الحرية والتعبير، مما أدى إلى إيذاء الآخرين وانتهاك خصوصياتهم. وقد أدت هذه الممارسات إلى ظهور جرائم إلكترونية مثل التنمر الإلكتروني، الذي يتميز بالقصدية في إيذاء الآخرين عبر الوسائط الرقمية، مثل البريد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي، وغالبًا ما يُخفي المتنمرون هوياتهم الحقيقية، تسلط الدراسة الضوء على زيادة تلك الظاهرة في المجتمع الجزائري بعد الانفتاح التكنولوجي العالمي، مما يبرز أهمية تشديد الرقابة وتطبيق العقوبات المناسبة ضمن القانون الجزائري. وقد اتخذت السلطات الجزائرية تشريعات تهدف إلى مواجهة هذه الجرائم الإلكترونية وحماية المواطنين وتحقيق العدالة الرقمية.

بناءً على ذلك، فإن تنمر الإنترنت يستدعي تنظيمًا قانونيًا فعَّالًا وتوعية مجتمعية حول خطورته، بالإضافة إلى تعزيز ثقافة الاحترام والمسؤولية الرقمية.

المنهجية: تتبع الدراسة منهجاً وصفياً تحليلاً، حيث تقوم بوصف وتحليل لجريمة التنمر الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتوضيح التدابير الوقائية لمكافحة هذه الجريمة، كما

تعتمد الدراسة على المنهج المقارن بالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام مجموعة متنوعة من المصادر الأولية والثانوية والمنشورات العلمية لدعم التحليل والاستنتاجات المقترحة في الدراسة.أعلى النموذج

المطلب التمهيدي

فهم ظاهرة التنمر: أسبابه وأنواعه

تنتشر ظاهرة التنمر في مختلف الأوساط والمجتمعات[٣]، وهي تشكل تحدياً اجتماعياً ونفسياً يؤثر على الأفراد والمجتمعات على حد سواء، وتعد وسائل التواصل الاجتماعي من بين البيئات التي تسهل انتشار التنمر، حيث يمكن للأفراد أن يتعرضوا لأنواع مختلفة من التنمر الإلكتروني[٤]، ولفهم هذه الجريمة بشكل أفضل، يجب التعرف على أسباب التنمر وأنواعه المختلفة من خلال:

الفرع الأول

أسباب التنمر

التنمر يعتبر ظاهرة معقدة تنطوي على عدة أسباب وبواعث قد تسهم في انتشاره بشكل واسع في المجتمعات المختلفة، وفي فقه القانون الجنائي[٥] تعتبر البواعث المحركة للإرادة أو العوامل النفسية التي تدفع إلى ارتكاب الجريمة جزءًا مهمًا لكنها غالبًا لا تُعتبر جزءًا من عناصر الجريمة نفسها، إنها العوامل التي تؤثر على تفكير الفرد وتدفعه نحو ارتكاب الجريمة[٦]، ويمكن أن تكون مستقلة عن الجريمة نفسها،[٧]وفيما يتعلق بالتنمر، تتنوع الأسباب التي تدفع الأفراد إلى ممارسة هذا السلوك الضار وتشمل هذه الأسباب[٨]:

- العوامل الشخصية ترتبط بالسمات الفردية للمتنمر والضحية ويمكن أن تشمل هذه العوامل الرغبة في التفوق أو السيطرة على الآخرين، أو الانتقام بسبب الغيرة أو الميزات التي يمتلكها الآخرون.
- العوامل النفسية، قد تكون التحديات النفسية الشخصية مثل الانعزالية أو نقص الثقة بالنفس دافعًا للتصرفات التنمرية، فيمكن للأفراد الذين يعانون من ضغوط نفسية أن يلجأوا إلى التنمر كوسيلة للتعامل مع تلك الصعوبات.
- العوامل الاجتماعية، فتشمل الظروف البيئية والثقافية التي ينشأ فيها الفرد، وقد تكون الضغوط الاجتماعية مثل التحديات الاقتصادية أو الثقافية أو الأسرية دافعًا للتنمر.

بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر الثقافة والقيم المجتمعية في تحديد نماذج السلوك الاجتماعي، وبالتالي يمكن أن تسهم في زيادة أو تقليل حالات التنمر، تحفيز الثقافة التنافسية المفرطة أو التفضيل لبعض الفئات الاجتماعية قد تزيد من انتشار السلوك التنمري في المجتمع[٩].

الفرع الثاني

أنواع التنمر

التنمر يمكن أن يظهر في سياقين مختلفين: التنمر التقليدي والتنمر الإلكتروني

النوع الأول: التنمر التقليدي: هو نوع من أنواع التنمر الذي يحدث في البيئة الواقعية أو الحياة اليومية خارج الإطار الرقمي يتميز التنمر التقليدي بالاستخدام المباشر للكلام السلبي، أو الإيذاء الجسدي، أو الاستهزاء، أو التهديدات اللفظية للتأثير على الشخص المستهدف. يمكن أن يحدث التنمر التقليدي في المدارس، أو في الأماكن العامة، أو في بيئة العمل، ويمكن أن يكون من قبل الأقران، أو الزملاء، أو حتى الأشخاص الغرباء. هذا النوع من التنمر يمكن أن يكون مؤذيًا للغاية ويترك آثارًا نفسية واجتماعية عميقة على الضحايا.

النوع الثاني: التنمر الإلكتروني: التنمر الإلكتروني، المعروف أيضًا بالتنمر الرقمي أو التنمر عبر الإنترنت، هو نوع من أنواع التنمر يحدث عبر وسائط الاتصال الرقمي، مثل الإنترنت والهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي. يشمل التنمر الإلكتروني الإساءة اللفظية عبر الرسائل النصية والبريد الإلكتروني، والتشهير ونشر المعلومات الكاذبة عبر الإنترنت، بالإضافة إلى تداول صور أو مقاطع فيديو مسيئة للضحية على نطاق واسع، يتيح التنمر الإلكتروني للمتنمرين الاختباء وراء الشاشة، مما يزيد من صعوبة تحديد هويتهم ووقفهم، ويتسبب في آثار نفسية واجتماعية مدمرة على الضحايا[١٠].

وجدير بالذكر القول بأن كلا التنمر التقليدي والتنمر الإلكتروني يعتبران أشكالًا من أشكال التنمر. يتشابهان في أنهما يستهدفان الضحية بطرق غير مقبولة ويؤديان إلى آثار سلبية.

المطلب الأول

المواجهة التشريعية للتنمر الالكتروني

المواجهة التشريعية لظاهرة التنمر الإلكتروني هي عملية تبني نصوص

قانونية خاصة[11] تهدف إلى مكافحة هذه الجريمة الرقمية ومعاقبة مرتكبيها، بالإضافة إلى تعزيز دور السلطات في التصدي لهذه الظاهرة المتزايدة، ويُعتبر القانون وسيلة فعالة لحماية المجتمع وضمان حقوق وحريات الأفراد، والحفاظ على النظام الاجتماعي[12].

ويتطلب تبني النصوص القانونية الخاصة بمكافحة جريمة التنمر الإلكتروني تحديد عقوبات جنائية محددة بمعايير متوازنة وعادلة، والتي تعكس قيم المجتمع ومبادئ العدالة الاجتماعية، ويجب أن تكون هذه العقوبات قادرة على منع حدوث الجرائم الإلكترونية وتقديم العدالة للمتضررين، وذلك من خلال توفير ردع فعال للمرتكبين[13]. بالإضافة إلى ذلك، يجب على القوانين أن تكون قادرة على التكيف مع التطورات التكنولوجية المتسارعة، وأن تضمن تحديد العقوبات التي تكون فعالة في التعامل مع التحديات الجديدة التي تطرأ مع تطور التكنولوجيا، لأن القانون يعكس دائما قيم المجتمع وأخلاقياته، ويوفر الحماية اللازمة لجميع الأفراد دون تمييز أو تحيز ومن خلال ذلك سنتاول هذا المطلب من خلال:

الفرع الأول

مفهوم التنمر الإلكتروني

مع هذا التطور الهائل في وسائل التواصل الاجتماعي، ظهرت ظاهرة التنمر الإلكتروني كتحديات جديدة تواجه المجتمعات، يتسم التنمر الإلكتروني بأنه يتم عبر الأجهزة الإلكترونية، مثل الهواتف الذكية والحواسيب الشخصية، ويشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة السلبية التي يقوم بها الأفراد عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. ولقد نصت المادة (٣٠٩مكرر ب) والمضافة إلى قانون العقوبات المصري بموجب القانون رقم ١٨٩ لسنة ٢٠٢٠م على أن يعد تنمراً كل قول، أو استعراض قوة، أو سيطرة للجاني، أو استغلال ضعف للمجني عليه أو لحالة يعتقد الجاني أنها تسئ عليه كالجنس، أو العرق، أو الدين، أو الأوصاف البدنية، أو الحالة الصحيح، أو العقلية، أو المستوي الاجتماعي بقصد تخويفه أو وضعه موضع السخرية أو الحط من شأنه أو إقصائه من محيطه الاجتماعي.

والواضح من هذه المادة أنها قدمت تعريفًا شاملًا للتنمر بشكل عام،

بما في ذلك التنمر الإلكتروني. فهي تصف مجموعة من الأفعال التي يمكن أن تُعتبر تنمرًا، سواء كانت هذه الأفعال تحدث عبر الإنترنت أو في الحياة الواقعية، ويُعتبر التنمر الإلكتروني جزءًا من هذا التعريف حيث يشمل الأفعال التي تتم عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو الاتصال الإلكتروني بشكل عام.

كما تتضمن هذه المادة وصفًا وافيًا لأنواع التنمر وتوضح الأهداف التي يمكن أن تكون وراءها، مثل تخويف الضحية، أو وضعها موضع سخرية، أو الإضرار بسمعتها، أو إقصائها من محيطها الاجتماعي، وبموجب هذا التعريف، يتم تغطية مجموعة واسعة من السلوكيات التي يمكن أن تُعتبر تنمرًا، بما في ذلك تلك التي تحدث عبر الوسائل الإلكترونية.

وبالرجوع إلى نظام الحماية من الإيذاء السعودي الصادر في عام ١٤٣٤ هـ نجد أنه تم تعريف الإيذاء على أنه كل شكل من أشكال الاستغلال، أو إساءة المعاملة الجسدية، أو النفسية، أو الجنسية، بما في ذلك التهديد بها، ويرتكبه شخصًا تجاه شخص آخر، متجاوزًا بذلك حدود السلطة أو المسؤولية، سواء كان ذلك بسبب علاقة أسرية، أو علاقة إعالة، أو كفالة، أو وصاية، أو تبعية معيشية، ويدخل في هذا التعريف أيضًا امتناع شخص عن تلبية واجباته أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لأفراد أسرته أو من هم تحت ولايته أو تبعيته.

ويمكن تعريف التنمر من خلال هذه المادة على أنه يشمل كل فعل يتجاوز حدود السلطة أو المسؤولية، ويسبب استغلالًا، أو إساءة معاملة جسدية، أو نفسية، أو جنسية لشخص آخر، ويتضمن التنمر أيضًا التهديد بالإساءة أو عدم توفير الرعاية الضرورية للآخرين[١٤].

ووفقًا للمادة الثانية، يهدف هذا النظام إلى ضمان الحماية من جميع أشكال الإيذاء، وتقديم الدعم والمساعدة الاجتماعية والنفسية والصحية للضحايا، ومعاقبة المتسببين في الإيذاء. كما يهدف إلى نشر التوعية حول مفهوم الإيذاء والتعامل معه، ومعالجة الظواهر السلوكية التي تشير إلى بيئة مناسبة لحدوث الإيذاء، وتطوير آليات علمية وتطبيقية للتعامل مع حالات الإيذاء بشكل فعال[١٥].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف

التنمر الإلكتروني بأنه يشمل استخدام التكنولوجيا الرقمية لتنفيذ سلوكيات سلبية مثل إرسال الرسائل المؤذية، ونشر المعلومات الكاذبة، وإنشاء محتوى ضار مثل الصور المسيئة والفيديوهات، بالإضافة إلى التحرش الجنسي عبر الإنترنت، ويهدف إلى التسبب في الضرر النفسي أو الاجتماعي للضحية، ويشمل التخويف والإهانة والتدخل في الخصوصية.

الفرع الثاني

خصائص جريمة التنمر الالكتروني

تعتبر جريمة التنمر الإلكتروني من الظواهر السلبية التي انتشرت بشكل واسع مع تطور وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، وتتميز هذه الجريمة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن أشكال التنمر الأخرى، مما يجعلها تشكل تحديات قانونية واجتماعية خطيرة، وتتمثل خصائص جريمة التنمر الإلكتروني في الآتي:

أولاً: التنمر من جرائم الخطر: جريمة التنمر الإلكتروني تشكل خطرًا حقيقيًا على الضحية، وعلى الرغم من أن بعض الآثار قد لا تكون واضحة في البداية[16]، إلا أنها قد تكون خطيرة نفسيًا واجتماعيًا، فقد يؤدي التنمر الإلكتروني إلى مشاكل مثل الاكتئاب وفقدان الثقة بالنفس والعزلة الاجتماعية[17].

والقانون المصري، يُعاقب على جريمة التنمر بمجرد ارتكابها، دون الحاجة إلى حدوث نتيجة معينة. ويُعتبر السلوك الإجرامي مؤثمًا عندما يكون الجاني قد قام بأي من الأفعال المدرجة في القانون، مثل الإساءة اللفظية أو استغلال الضعف أو العزلة الاجتماعية، بهدف تخويف أو إذلال الضحية، ويتم تطبيق العقوبات على الجاني بغض النظر عن وقوع أي ضرر فعلي على الضحية.

مع ذلك، هناك وجهات نظر تقول إن التنمر يمكن أن يكون جريمة ذات طبيعة مزدوجة[18]، حيث يعتبر ضروريًا وجود ضرر ملموس كنتيجة للسلوك الإجرامي، ولكن في الوقت ذاته يمكن أن يكون كافيًا التحذير من الخطر بدون وقوع ضرر فعلي، إذا ثبتت خطورة الشخصية الإجرامية للجاني، وهو ما يتضح من سلوكه المتكرر وخطورته المحتملة، حتى لو لم يتسبب في أذى ملموس للضحية.

ثانياً: التنمر من الجرائم

المعنوية:ترتكب جريمة التنمر الإلكتروني على وسائل الاتصال الإلكتروني، مما يعني أنها لا تترك أثرًا ماديًا مباشرًا على الضحية، ومع ذلك، فإن التأثير النفسي والاجتماعي للتنمر الإلكتروني قد يكون أكثر فتكًا ودمارًا من أي جرائم أخري[١٩].

ثالثاً: احجام المجني عليه عن التبليغ في تلك الجريمة:يعني هذا أن الضحية قد لا تكون قادرة على تبليغ السلطات أو طلب المساعدة بسبب الخوف أو الخجل من تقديم شكوى بسبب التنمر الإلكتروني، مما يجعلها تتحمل العبء بمفردها دون الحصول على المساعدة اللازمة.

رابعاً: الصعوبة في تحديد المتنمرين:قد يكون من الصعب تحديد هوية المتنمرين، خاصةً إذا كانوا يستخدمون حسابات مجهولة أو مزيفة على الإنترنت، هذا يزيد من تعقيد عمليات التحقيق ويصعب مساءلة المتنمرين ومعاقبتهم.

خامساً: الانتشار الواسع:يمكن للمحتوى الضار الذي ينتج عن جريمة التنمر الإلكتروني أن ينتشر بسرعة كبيرة عبر الإنترنت ويتسبب في تأثيرات سلبية على نطاق واسع، حيث يمكن للمعلومات الكاذبة أو الإساءات أن تنتشر بسرعة وتصل إلى جمهور كبير من الأشخاص.[٢٠]

سادساً: الصعوبة في الهروب منها:في بعض الأحيان، قد يكون من الصعب على الضحية الهروب من أثار جريمة التنمر الإلكتروني، حيث يمكن أن تستمر تأثيراتها لفترة طويلة ويصعب التخلص منها حتى بعد انتهاء الواقعة نفسها.

هذه الخصائص تظهر تعقيد جريمة التنمر الإلكتروني وتبين أهمية مكافحتها بفعالية واتخاذ التدابير اللازمة للحد من انتشارها والحماية من تأثيراتها السلبية.أعلى النموذجأسفل النموذج

المطلب الثاني

طرق وقائية لمكافحة التنمر الإلكتروني: حماية الفرد والمجتمع عبر الوسائط الرقمية

يعتبر التنمر الإلكتروني تحديًا كبيرًا يواجه المجتمعات والأفراد على حد سواء[٢١]، ويتطلب مكافحة فعّالة للحد من انتشاره والوقاية من تأثيراته الضارة في هذا السياق، نستعرض في هذا المطلب مجموعة من التدابير الوقائية لمكافحة التنمر الإلكتروني وحماية الفرد والمجتمع عبر الوسائط الرقمية[٢٢]، والتي

وتتمثل في:

الفرع الأول

تعزيز الأمن الرقمي من خلال الإجراءات الإدارية

اتخاذ مجموعة من السياسات والتدابير الإدارية على المنصات الرقمية وفي البنية التحتية الرقمية يهدف إلى تعزيز الأمان والحماية من التهديدات عبر الوسائل الإلكترونية، وذلك من خلال الإجراءات التي تتضمن الإدارة والمراقبة والتنظيم لضمان سلامة الأنظمة الرقمية، وحماية البيانات والمعلومات الشخصية وفي سياق مكافحة جرائم التنمر الإلكتروني، يشمل تعزيز الأمن الرقمي من خلال الإجراءات الإدارية ما يلي:[٢٣]

أولاً: يعد تطبيق سياسات وقوانين دقيقة ومرنة لمكافحة التنمر الإلكتروني ضروري لضمان الأمان الرقمي على المنصات الرقمية، ويجب أن تكون هذه السياسات والقوانين واضحة في تعريف أشكال التنمر الإلكتروني والسلوكيات غير المقبولة على منصات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى كون هذه القوانين قابلة للتطبيق والتحديث بما يتناسب مع التطورات التكنولوجية[٢٤]، وينبغي تحديد عقوبات صارمة ومناسبة للمخالفين، مع مراعاة الظروف الفردية وخطورة الجرائم، ويجب أن تعمل المنصات الرقمية على تطبيق بدقة هذه السياسات والقوانين وتوفير الآليات اللازمة للإبلاغ عن حالات التنمر ومعالجتها بفعالية، بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير برامج توعية وتثقيف للمستخدمين حول أهمية السلوك الرقمي الآمن والمسؤول، وضرورة التصرف في حالة التعرض للتنمر الإلكتروني، ويجب أن تقوم الجهات المعنية بالتحقيقات الفعالة في حالات التنمر الإلكتروني وتقديم الدعم اللازم للضحايا، بما في ذلك توفير آليات الإبلاغ والمساعدة القانونية[٢٥].

ثانياً: إنشاء وتطبيق آليات فعالة وسهلة الوصول للإبلاغ عن حالات التنمر الإلكتروني يُعَدُّ أمراً حيوياً لمكافحة هذه الظاهرة وضمان سلامة المستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي ويتطلب ذلك توفير وسائل تبليغ بسيطة ومتاحة على مدار الساعة، مع الحفاظ على سرية وخصوصية هوية الشاهد أو الضحية[٢٦] ، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتضمن هذه الآليات دعماً

نفسياً وتوجيهاً للضحايا بعد التبليغ، ويجب أن تسهل التعاون السريع مع الجهات المعنية للتحقيق والتدخل في الوقت المناسب.

ثالثاً: تطوير عمليات فعّالة للتحقيق في البلاغات والاستجابة السريعة لإزالة المحتوى الضار وتطبيق العقوبات على المجرمين يعتبر أساسياً في مكافحة التنمر الإلكتروني، ويتضمن ذلك تطوير آليات فعّالة للتحقيق تشمل تحديد مصدر المحتوى الضار وجمع الأدلة، بالإضافة إلى استجابة سريعة لإزالة المحتوى الضار، ويجب أيضاً توفير الدعم للضحايا بعد التحقيق، وتطبيق عقوبات صارمة على المجرمين.

رابعاً: تقديم التوعية والتدريب حول التنمر الإلكتروني يعد خطوة حاسمة في مكافحته، حيث يساهم في تمكين المستخدمين من التعرف على أنماط التنمر الإلكتروني وكيفية التصرف في مواجهته، يشمل ذلك توفير المعرفة حول مخاطر التنمر الإلكتروني، والتوجيه حول كيفية الإبلاغ عن الحالات المشتبه بها، وتقديم النصائح والإرشادات لتجنب التنمر وحماية النفس عبر وسائل التواصل الاجتماعي[٢٧].

من خلال هذه الإجراءات الإدارية، يمكن للمنصات الرقمية تعزيز الأمان الرقمي وحماية المستخدمين من التنمر الإلكتروني والأضرار الناتجة عنه.

الفرع الثاني

تعزيز الأمان الرقمي من خلال قوانين صارمة لمكافحة التنمر الإلكتروني

في زمن التكنولوجيا الحديثة والتواصل الرقمي المتزايد، أصبح التنمر الإلكتروني تحديًا رئيسيًا يواجه المجتمعات حول العالم، يمثل التنمر الإلكتروني تهديدًا متناميًا لسلامة ورفاهية الأفراد عبر وسائل التواصل الاجتماعي[٢٨]، حيث يتعرضون لتهديدات وإيذاء نفسي من خلال الرسائل السلبية، والشائعات الزائفة، والتشهير عبر منصات التواصل الاجتماعي، مما يؤثر سلبًا على صحتهم النفسية والاجتماعية ولضمان سلامة المجتمع الرقمي والحفاظ على حقوق الأفراد، يجب التصدي لهذه الظاهرة بجدية وفاعلية[٢٩]، ويعد فرض قوانين صارمة لمكافحة التنمر الإلكتروني خطوة حيوية لتعزيز الأمان الرقمي ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآتي:

أولاً: يعد تحديد التصرفات التي تُعتبر تنمراً إلكترونياً بوضوح في القوانين أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز الوعي وتوضيح الحدود في مجال التصرفات المقبولة وغير المقبولة عبر منصات التواصل الاجتماعي فعندما تكون هذه التصرفات محددة بشكل دقيق، يصبح من الأسهل للأفراد والسلطات القانونية التعرف على السلوكيات غير المقبولة واتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك، ويتضمن تحديد هذه التصرفات بوضوح في القوانين التصريح بأمثلة محددة لأنواع التنمر الإلكتروني، مثل: ما يتعلق هذا بإرسال رسائل أو تهديدات عبر البريد الإلكتروني أو وسائل التواصل الاجتماعي تهدف إلى ترويع أو إلحاق الأذى بالشخص المستهدف، فتحديد هذه التصرفات بوضوح يسهل عملية تطبيق القانون وتقديم العدالة للضحايا، كما يشجع على توعية المجتمع بأخطار التنمر الإلكتروني وتحديد السلوكيات غير القانونية.

ثانياً: يجب أن تشمل القوانين عقوبات رادعة لمرتكبي جرائم التنمر الإلكتروني، حيث يعتبر الوعي بوجود عقوبات صارمة عاملًا أساسيًا وفعّالًا في الحد من هذه السلوكيات الضارة تهدف العقوبات القاسية إلى تحقيق العدالة للضحايا وتحقيق الردع العام، مما يجعل المتنمرين يدركون أن أفعالهم ستواجه عقوبات مناسبة لجرائمهم بالإضافة إلى ذلك، يمكن للعقوبات الرادعة تعزيز ثقة المجتمع في نظام العدالة الجنائية وفعالية القوانين المتعلقة بمكافحة التنمر الإلكتروني ويُمكن أن تسهم هذه العقوبات في تحقيق تأثير إيجابي في تقليل حالات التنمر الإلكتروني وحماية الأفراد والمجتمعات من هذه الجرائم الضارة.أعلى النموذجأسفل النموذج

ثالثاً: ضرورة سرعة وفعالية الإجراءات القانونية في مكافحة التنمر الإلكتروني تنبع من طبيعة هذه الجرائم وتأثيرها السلبي السريع على الضحايا فبسبب الطبيعة الرقمية للتنمر يمكن أن ينتشر الأذى بسرعة كبيرة ويؤدي إلى آثار نفسية واجتماعية وشخصية خطيرة على الضحايا لذا، يجب أن تتخذ السلطات القانونية إجراءات فورية لمكافحة هذه الجرائم وتقديم العدالة للمتضررين. وتكمن الفعالية في ضمان أن الإجراءات القانونية تكون شاملة

ومتكاملة، بحيث تتضمن آليات سريعة للتحقيق وجمع الأدلة ومتابعة القضايا، يجب أن تتمكن السلطات المعنية من التحرك بسرعة لتحديد المتورطين واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحسب خطورة الجرائم المرتكبة، كما ينبغي توفير آليات للضحايا للإبلاغ عن الحالات بسرعة والحصول على المساعدة والدعم اللازم.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون العقوبات ملائمة وفعالة لتحقيق الردع وتأثير إيجابي في تقليل حالات التنمر الإلكتروني، ويجب أن يتم تنفيذ العقوبات بسرعة وبطريقة تضمن تقديم العدالة للضحايا دون تأخير غير مبرر.

ونعتقد أنه إذا كانت الإجراءات القانونية سريعة وفعّالة لضمان تطبيق العقوبات على المتورطين وتحقيق العدالة للضحايا بسرعة، مما يسهم في التصدي لجريمة التنمر الإلكتروني وحماية المجتمع من آثاره الضارة.

الفرع الثالث

الإبلاغ الأمني الإلكتروني: أداة فعّالة في محاربة التنمر الرقمي

الإبلاغ الأمني الإلكتروني يعتبر سلاحاً قوياً في مواجهة التنمر الرقمي، حيث يوفر وسيلة مهمة للإبلاغ عن حالات التنمر والجرائم الإلكترونية بسرعة وفاعلية، ويعتمد هذا النوع من الإبلاغ على استخدام التقنيات الرقمية والوسائط الإلكترونية، مثل التطبيقات والمنصات المخصصة، لاستقبال البلاغات والشكاوى وتوجيهها إلى الجهات المختصة للتحقيق واتخاذ الإجراءات اللازمة.[٣٠]

ويعد الإبلاغ الأمني أداة فعالة في مواجهة التنمر الرقمي وذلك لاتسامها بالسرعة والفعالية في الإبلاغ والتحرك، حيث يمكن للأفراد إرسال البلاغات والشكاوى في الوقت الفوري عند تعرضهم لحالات التنمر دون الحاجة لمراجعة الجهات الأمنية شخصياً كما تسهم هذه الآلية في توثيق الحالات وتوجيه الجهات المختصة للتحقيق واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل الإبلاغ الأمني الإلكتروني على توعية الجمهور حول خطورة التنمر الإلكتروني وأهمية الإبلاغ عنه، مما يساهم في تشجيع المجتمع على التعاون في مكافحة هذه الجريمة وتحقيق بيئة رقمية آمنة.

فعلى سبيل المثال تطبيق «كلنا أمن» في المملكة العربية السعودية يعد منصة حيوية لتقديم البلاغات بما في ذلك البلاغات المتعلقة بالتنمر الإلكتروني والجرائم الرقمية الأخرى، ويتيح هذا التطبيق تقديم البلاغات والشكاوى بسهولة ويسر دون الحاجة لمراجعة الجهات الأمنية شخصيًا.

فمن خلال تطبيق «كلنا أمن»، يمكن للمستخدمين تقديم البلاغات الأمنية المتعلقة بالتنمر الإلكتروني وغيرها من الجرائم الرقمية، وذلك عبر تحديد نوع الجريمة وتقديم التفاصيل اللازمة للتحقيق كما يمكن للمستخدمين أيضًا تقديم البلاغات المتعلقة بأنواع أخرى من الجرائم الرقمية مثل الاختراق الإلكتروني، والتهديدات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتشهير، والابتزاز.

ونعتقد أن هذه المنصة خطوة هامة في تعزيز الأمن الإلكتروني ومكافحة الجرائم الرقمية في المملكة، حيث توفر وسيلة سريعة وموثوقة لتقديم البلاغات والشكاوى والتعامل معها بفعالية، كما أنها تساهم في تشجيع المواطنين والمقيمين على المشاركة في صنع الأمن الرقمي والمساهمة في إحباط الجرائم الإلكترونية وحماية المجتمع الرقمي في المملكة العربية السعودية.

خاتمة

في الختام، يظهر أن جريمة التنمر الإلكتروني تشكل تحديًا كبيرًا في عصرنا الرقمي لذلك، يجب اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة وحماية المجتمع الرقمي وتوصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً النتائج

١. جريمة التنمر الإلكتروني تهدد سلامة وصحة الضحية مباشرة، مع تأثيرات نفسية واجتماعية خطيرة.

٢. تحديد المتنمرين والإبلاغ عن الجريمة يمكن أن يكون صعبًا، مما يزيد من صعوبة مكافحتها.

٣. تبني مفهوم السياسات التشريعية الوقائية يعني تحريك التركيز نحو الوقاية والتدابير الوقائية بدلاً من الاعتماد بشكل أساسي على السياسات العقابية.

٤. من الأفضل منح الجهات الإدارية الصلاحيات اللازمة لتنقيح المحتويات المشبوهة داخل نطاق الدولة وامكانية حجبها، وهذا يسهم في

وقف انتشار المحتوى الضار.

٥. ينبغي وضع أليات مبتكرة تمكن من الكشف عن الحسابات المزيفة أو على الأقل وضع ما يُمكن من التعرف على أصحاب الحسابات الحقيقين بشكل فعال، مما يسهم في مكافحة جريمة التنمر الإلكتروني.

ثانياً: التوصيات

١. يُنصح بتبني سياسات وتشريعات تهدف إلى الوقاية من جرائم التنمر الإلكتروني، بما في ذلك تشديد العقوبات على المتنمرين وتوفير الحماية للضحايا.

٢. ضرورة التعاون بين الجهات الإدارية ومقدمي خدمات الإنترنت لتطوير آليات فعَّالة لرصد ومنع المحتوى الضار على منصات التواصل الاجتماعي.

٣. ينبغي تنظيم حملات توعية وتثقيف مكثفة للمجتمع حول خطورة جرائم التنمر الإلكتروني وكيفية التعامل معها والإبلاغ عنها.

الهوامش:

١- سلام، ندا منعم محمود السيد. (٢٠٢٣) بعنوان مدي كفاية التشريعات لمكافحة جريمة التنمر الالكتروني. مجلة البحوث الفقهية والقانونية،٣٥(٤١)، ص ٧٢٧-٨١٠

٢- تواتي، فاطمة الزهراء. (٢٠٢٤) التنمر الإلكتروني على ضوء القانون الجزائري، مجلة الحوار الثقافي، مج١٢، ع٢، ص ٥٤-٧٦.

٣- الشويخ، سحر قرشي أبو الحسن. (٢٠١٩). أثر التنمر على حدوث الجريمة في المجتمع. مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد، ع١٠، ٣٦-٦٠.

٤- مرسي، أشرف أحمد عبد اللطيف. (٢٠٢١). التنمر الإلكتروني: خطورته وأساليب علاجه بين الواقع والمأمول. مجلة تكنولوجيا التعليم والتعلم الرقمي، مج٢, ع٤، ١-٢٣.

٥- العواد، ريم عبد الله صالح. (٢٠٢٣). التنمر: أسبابه، آثاره، وعلاجه في ضوء السنة النبوية. مجلة الآداب، مج١١, ع٣، ٢٧٩ -٣١٣.

6- Hassan, S. A. M., Khairalla, M. A. E., & Fakhrou, A. A. (2023). The crime of cyberbullying and its relationship to addiction to social networking sites: A study at the law college Prince Mohammad bin Fahd University. Computers in Human Behavior Reports, 12, 100346.

٧- البراشدية، حفظية سليمان أحمد (٢٠١٩)، الفيسبوك والجرائم الإلكترونية

في عـمان: هـل هنـاك علاقـة؟ Journal of Information Studies & Technology، ع٢، ص ١-١٠.

8- Alfakeh, S. A., Alghamdi, A. A., Kouzaba, K. A., Altaifi, M. I., Abu-Alamah, S. D., & Salamah, M. M. (2021). Parents' perception of cyber-bullying of their children in Saudi Arabia. Journal of family and community medicine, 28(2), 117-124.

٩- فرشـان، دليلـة. (٢٠٢٢). التنمـر الإلكـتروني: بـين حريـة التعبـير والتشـكيل القيمي. مجلـة دفاتـر البحـوث العلميـة، مـج١٠, ع١، ٢٧٨-٢٩٥.

١٠- بوشـيخ، حسـينة. (٢٠٢٤). التنمـر الإلكـتروني عـلى الشـبكات الاجتماعيـة: الوجـه الآخـر لجرائـم الكراهية. مجلـة دراسـات، مـج١٢, ع٢، ٣٩٤-٤٠٩.

١١- عامـر، أسـماء حسـن. (٢٠٢٣). المسـؤولية المدنيـة الناشـئة عـن التنمـر: دراسـة مقارنة. المجلـة القانونيـة، مـج١٧, ع٨، ٢٤٦١-٢٥٨٨.

١٢- نـصر، كـمال سـيد عبـد الحليـم محمـد. (٢٠٢٢). جريمـة التنمـر وعقوبتهـا في الشريعـة والقانون. مجلـة كليـة الشريعـة والقانـون بأسـيوط، ع٣٤, ج٣، ٢٣٨٢ – ٢٥٤٧.

١٣- حسـين، أحمد. (٢٠٢٣). المواجهة الجنائية لظاهـرة التنمـر: دراسـة مقارنة. مجلـة العلوم القانونية، مج٩, ع١٧، ١ -٣٥.

١٤- الطيـار، أحمـد عبـد اللـه. (٢٠٢٠). جريمة التنمـر في التشريـع المـصري والمقـارن: فرنسـا، ألمانيـا، إيطاليـا، إنجلترا. مجلـة كليـة الحقـوق للبحـوث القانونيـة والاقتصاديـة، ع١، ١٤٨٨-١٧٣٥.

15- Alshammari, T. S., & Singh, H. P. (2018). Preparedness of Saudi Arabia to defend against cyber crimes: An assessment with reference to anti-cyber crime law and GCI index. Alshammari, TS, & Singh, HP (2018). Preparedness of Saudi Arabia to Defend Against Cyber Crimes: An Assessment with Reference to Anti-Cyber Crime Law and GCI Index. Archives of Business Research, 6(12), 131-146.

١٦- الخبيـزي، بـدر عدنـان. (٢٠٢٠). التنمـر وآثـاره كظاهـرة إجراميـة في المجتمـع الكويتي. مجلـة كليـة الحقـوق للبحـوث القانونيـة والاقتصاديـة، ع٢، ٣-٦٠

١٧- تـواتي، فاطمـة الزهـراء. (٢٠٢٣). التنمـر الإلكـتروني عـلى ضـوء القانـون الجزائري. مجلـة الحـوار الثقـافي، مـج١٢, ع٢، ٥٤ -٧٦.

18- Al Nagrash, A., Aldosari, T., Aldulaimi, S., Alsamman, A., & Lateef, M. (2024, January). Addressing the Menace of Cyber Harassment: Legislative Responses and Countermeasures. In 2024 ASU International Conference in Emerging Technologies for Sustainability and Intelligent Systems (ICETSIS) (pp. 48-56).

19- Naggi, I. M. A. (2022). Assistant Professor of public Criminal Law, Department of Public law Collage of Law, Princess Nourah bint Abdulrahman University, Riyadh, Saudi Arabia Science, Education, 5(3).

20- Kintonova, A., Vasyaev, A., & Shestak, V. (2021). Cyberbullying and cyber-mobbing in developing countries. Information & Computer Security, 29(3), 435-456.

٢١- بوبنـدر، صالـح (٢٠٢٣)، التنمـر الإلكـتروني جريمـة يمكـن إثباتهـا دراسـة لبعض النصـوص القانونيـة الجزائريـة، مجلـة العلـوم الاجتماعيـة والانسـانية، جامعـة باتنـة، مج٢٤، ع٢، ص ١١٧، ١٢٨.

22- Mahmood, I. S. (2020). Are Cyberbullying Interventions and Criminal Law Prevention Effective? (A Review of Cyberullying Legislation in Iraq). PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology, 17(7), 16983-16998.

٢٣- محمـد شريـف عبـد السـلام، أمـاني (٢٠٢٢). تصـور مقـترح لتنميـة الوعـي الأمنـي لـدى طـلاب جامعـة أسـيوط في ضـوء خـبرات بعـض الدول. مجلـة كليـة التربيـة، (١٢)٣٨، ١-٦٠.

24- Feinberg, T., & Robey, N. (2009). Cyberbullying: Intervention and prevention strategies. National Association of School Psychologists, 38(4), 22-24.

-25- Tanrikulu, I. (2018). Cyberbullying prevention and intervention programs in schools: A systematic review. School psychology international, 39(1), 74-91.

26- Radebe, F., & Kyobe, M. (2021). The response of social crime prevention police to cyberbullying perpetrated by youth in rural areas of South Africa. International journal of environmental research and public health, 18(24), 13421

27- Tozzo, P., Cuman, O., Moratto, E., & Caenazzo, L. (2022). Family and educational strategies for cyberbullying prevention: A systematic review. International Journal of Environmental Research and Public Health, 19(16), 10452.

28- Ahlfors, R. (2010). Many sources, one theme: Analysis of cyberbullying prevention and intervention websites. Journal of Social Sciences, 6(4), 515.

29- Espelage, D. L., & Hong, J. S. (2017). Cyberbullying prevention and intervention efforts: current knowledge and future directions. The Canadian Journal of Psychiatry, 62(6), 374-380.

30- Gaffney, H., Farrington, D. P., Espelage, D. L., & Ttofi, M. M. (2019). Are cyberbullying intervention and prevention programs effective? A systematic and meta-analytical review. Aggression and violent behavior, 45, 134.153-

المراجع

أولا باللغة العربية

١. البراشدية، حفظية سليمان أحمد (٢٠١٩)، الفيسبوك والجرائم الإلكترونية في عمان: هل هناك علاقة؟ Journal of Information Studies & Technology، ع٢.

١. الخبيزي، بدر عدنان. (٢٠٢٠). التنمر وآثاره كظاهرة إجرامية في المجتمع الكويتي. مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، ع٢.

٢. الشويخ، سحر قرشي أبو الحسن. (٢٠١٩). أثر التنمر على حدوث الجريمة في المجتمع. مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد، ع١٠.

٣. ٣.الطيار، أحمد عبد الله. (٢٠٢٠). جريمة التنمر في التشريع المصري والمقارن: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إنجلترا. مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، ع١.

٤. ٤.العواد، ريم عبد الله صالح. (٢٠٢٣). التنمر: أسبابه، آثاره، وعلاجه في ضوء السنة النبوية. مجلة الآداب، مج١١, ع٣.

٥. بوشيخ، حسينة. (٢٠٢٤). التنمر الإلكتروني على الشبكات الاجتماعية: الوجه الآخر لجرائم الكراهية. مجلة دراسات، مج١٢, ع٢.

٦. بوبندر، صالح (٢٠٢٣)، التنمر الإلكتروني جريمة يمكن إثباتها دراسة لبعض النصوص القانونية الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، مج٢٤، ع٢.

٧. تواتي، فاطمة الزهراء. (٢٠٢٤) التنمر الإلكتروني على ضوء القانون الجزائري، مجلة الحوار الثقافي، مج١٢، ع٢.

٨. تواتي، فاطمة الزهراء. (٢٠٢٣). التنمر الإلكتروني على ضوء القانون الجزائري. مجلة الحوار الثقافي، مج١٢, ع٢.

٩. حسين، أحمد. (٢٠٢٣). المواجهة الجنائية لظاهرة التنمر: دراسة مقارنة. مجلة العلوم القانونية، مج٩, ع١٧.

١٠. سلام، ندا منعم محمود السيد. (٢٠٢٣) بعنوان مدي كفاية التشريعات لمكافحة جريمة التنمر الالكتروني. مجلة البحوث الفقهية والقانونية،٣٥(٤١).

١١. عامر، أسماء حسن. (٢٠٢٣). المسؤولية المدنية الناشئة عن التنمر: دراسة مقارنة. المجلة القانونية، مج١٧, ع٨.

١٢. فرشان، دليلة. (٢٠٢٢). التنمر الإلكتروني: بين حرية التعبير والتشكيل القيمي. مجلة دفاتر البحوث العلمية، مج١٠, ع١.

١٣. مرسي، أشرف أحمد عبد اللطيف. (٢٠٢١). التنمر الإلكتروني: خطورته وأساليب علاجه بين الواقع والمأمول. مجلة تكنولوجيا التعليم والتعلم الرقمي، مج٢, ع٤.

١٤. سلام، ندا منعم محمود السيد. (٢٠٢٣).

مـدى كفايـة التشريعـات لمكافحـة جريمـة التنمـر الإلكـتروني: دراسـة مقارنة. مجلـة البحـوث الفقهيـة والقانونيـة، ع٤١، ج١.

١٥. نـصر، كـمال سـيد عبـد الحليـم محمـد. (٢٠٢٢). جريمـة التنمـر وعقوبتهـا في الشريعـة والقانون. مجلـة كليـة الشريعـة والقانـون بأسـيوط، ع٣٤، ج٣.

١٦. محمـد شريـف عبـد السـلام، أمـاني (٢٠٢٢). تصـور مقـترح لتنميـة الوعـي الأمنـي لـدى طـلاب جامعـة أسـيوط في ضـوء خـبرات بعـض الدول. مجلـة كليـة التربيـة، (١٢)٣٨.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية.

1. Ahlfors, R. (2010). Many sources, one theme: Analysis of cyberbullying prevention and intervention websites. Journal of Social Sciences, 6(4).

2. Alfakeh, S. A., Alghamdi, A. A., Kouzaba, K. A., Altaifi, M. I., Abu-Alamah, S. D., & Salamah, M. M. (2021). Parents' perception of cyberbullying of their children in Saudi Arabia. Journal of family and community medicine, 28(2).

3. Al Nagrash, A., Aldosari, T., Aldulaimi, S., Alsamman, A., & Lateef, M. (2024, January). Addressing the Menace of Cyber Harassment: Legislative Responses and Countermeasures. In 2024 ASU International Conference in Emerging Technologies for Sustainability and Intelligent Systems (ICETSIS).

4. Alshammari, T. S., & Singh, H. P. (2018). Preparedness of Saudi Arabia to defend against cyber crimes: An assessment with reference to anti-cyber crime law and GCI index. Alshammari, TS, & Singh, HP (2018). Preparedness of Saudi Arabia to Defend Against Cyber Crimes: An Assessment with Reference to Anti-Cyber Crime Law and GCI Index. Archives of Business Research, 6(12).

5. Espelage, D. L., & Hong, J. S. (2017). Cyberbullying prevention and intervention efforts: current knowledge and future directions. The Canadian Journal of Psychiatry, 62(6).

6. Feinberg, T., & Robey, N. (2009). Cyberbullying: Intervention and prevention strategies. National Association of School Psychologists, 38(4).

7. Gaffney, H., Farrington, D. P., Espelage, D. L., & Ttofi, M. M. (2019). Are cyberbullying intervention and prevention programs effective? A systematic and meta-analytical review. Aggression and violent behavior, 45.

8. Hassan, S. A. M., Khairalla, M. A. E., & Fakhrou, A. A. (2023). The crime of cyberbullying and its relationship to addiction to social networking sites: A

ence, Education, 5(3).

12. Radebe, F., & Kyobe, M. (2021). The response of social crime prevention police to cyberbullying perpetrated by youth in rural areas of 12. South Africa. International journal of environmental research and public health, 18(24).

13.Tanrikulu, I. (2018). Cyberbullying prevention and intervention programs in schools: A systematic review. School psychology international, 39(1).

[1]4. Tozzo, P., Cuman, O., Moratto, E., & Caenazzo, L. (2022). Family and educational strategies for cyberbullying prevention: A systematic review. International Journal of Environmental Research and Public Health, 19(16).

study at the law college Prince Mohammad bin Fahd University. Computers in Human Behavior Reports, 12.

9. Kintonova, A., Vasyaev, A., & Shestak, V. (2021). Cyberbullying and cyber-mobbing in developing countries. Information & Computer Security, 29(3).

10. 10.Mahmood, I. S. (2020). Are Cyberbullying Interventions and Criminal Law Prevention Effective? (A Review of Cyberullying Legislation in Iraq). PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology, 17(7).

11. Naggi, I. M. A. (2022). Assistant Professor of public Criminal Law, Department of Public law Collage of Law, Princess Nourah bint Abdulrahman University, Riyadh, Saudi Arabia Sci-